AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone +251115- 517700 Fax : +251115- 517844
Website : www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الخامسة عشرة
كمبالا، أوغندا، 25–27 يوليو 2010

ASSEMBLY/AU/14 (XV)

تقرير رئيس المفوضية عن هيئة الحكماء

–

2010
لنعمل من أجل السلام

تقرير رئيس المفوضية عن هيئة الحكماء

أولاً: المقدمة:

1. يقدم هذا التقرير وفقاً للأحكام ذات الصلة من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي. ويتضمن عرضاً موجزاً عن الأنشطة التي قامت بها الهيئة منذ يوليو 2009. ويختتم بملاحظات عن الانجازات التي تحققت والتحديات التي تمت مواجهتها فضلاً عن توصيات تتعلق بطريق المضي قدماً.

ثانياً: الخلفية:

2. وفقاً للمادة 11 من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، فإن هيئة الحكماء مفوضة لدعم جهود المجلس وجهود رئيس المفوضية لا سيما في مجال منع النزاعات بناء على طلب منهما أو بمبادرة من الهيئة نفسها. وفي هذا الصدد، واستناداً إلى طرق تسييرها على نحو ما اعتمده المجلس في اجتماعه الـ100 المعقود في 12 نوفمبر 2007، يجوز للهيئة القيام، من بين أمور أخرى، بتقديم المشورة للمجلس و/أو رئيس المفوضية في شؤون مرتبطة بالسلم والأمن كما يجوز له القيام بمهام تقصي الحقائق باعتبارها أداة لمنع النزاعات وتشجيع الأطراف، عند الاقتضاء، على الدخول في الحوار السياسي واتخاذ إجراءات بناء الثقة. ويجوز للهيئة أيضا أن تبت في أي قضية لها صلة بتعزيز وحفظ السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا.

3. تتألف الهيئة من خمس شخصيات أفريقية تتمتع بقدر كبير من الاحترام ومن فئات مختلفة من المجتمع قدمت مساهمات بارزة في قضية السلم والأمن والتنمية في القارة.

فهي مختارة من جانب رئيس المفوضية بعد التشاور مع الدول الأعضاء المعنية على أساس التمثيل الإقليمي كما أنها معينة من قبل المؤتمر لفترة ثلاث سنوات.

4. تم تعيين أعضاء الهيئة الحالية لفترة ثلاث سنوات من قبل الدورة العادية العاشرة لمؤتمر الاتحاد المعقودة في أديس أبابا في الفترة من 27 إلى 30 يناير 2007. وفيما يلي هذه الشخصيات : أحمد بن بيلا، الرئيس الأسبق للجزائر ممثلاً لإقليم شمال أفريقيا، وميجال ترفوودا، الرئيس الأسبق لساوتومي وبرنسيب ممثلاً لإقليم وسط أفريقيا، وسالم أحمد سالم، الأمين العام الأسبق لمنظمة الوحدة الأفريقية ممثلاً لإقليم شرق أفريقيا، بريجاليا بام رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة في جنوب أفريقيا ممثلاً لإقليم الجنوب الأفريقي، والسيدة إليزابيث بونيون، الرئيسة السابقة للمحكمة الدستورية في بنين ممثلة لإقليم غرب أفريقيا. وتم تدشين الهيئة في 18 ديسمبر 2007 في أديس أبابا. وفي هذه المناسبة انتخبت الهيئة السيد أحمد بن بيلا رئيساً لها وعقدت ثمانية اجتماعات منذ ذلك الحين: الاجتماع الأول في أديس أبابا في 18 فبراير 2008، الاجتماع الثاني في أديس أبابا يومي 17 و 18 يوليو 2008، الاجتماع الثالث في الجزائر العاصمة من 13 إلى 15 أكتوبر 2008، الاجتماع الرابع في نيروبي يومي 28 و 29 نوفمبر 2008، الاجتماع الخامس في أديس أبابا يومي 5 و 6 مارس 2009، الاجتماع السادس في طرابلس من 6 – 7 يونيو 2009، الاجتماع السابع في أديس أبابا يومي 9 و 10 نوفمبر 2009، والاجتماع الثامن في كينشاسا في 21 مايو 2010.

ثالثاً: أنشطة الهيئة:

5. سعياً لأداء مهمتها على نحو فعال، وافقت الهيئة على أن تجري أنشطتها على أساس ما يلي:

1- إجراء مداولات بين أعضائها بما في ذلك عقد اجتماعات رسمية ومشاورات غير رسمية،

2- التعاون والتشاور مع الأجهزة ذات الصلة للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك المجلس ورئيس المفوضية،

3- القيام بدور نشط في البلدان والأقاليم المتأثرة من النزاعات، و

4- بحث المسائل المواضيعية الرئيسية المتعلقة بمنع النزاع وبناء السلام في أفريقيا.

6. خلال الفترة قيد البحث، قامت الهيئة بمجموعة من الأنشطة حسب الفئات المذكورة آنفاً.

أ) **<u>الاجتماعات الرسمية لهيئة الحكماء:</u>**

7. وفقاً لطرق تسييرها، تجتمع الهيئة كلما دعت الضرورة إلى ذلك وتجتمع في جميع الأحوال ثلاث مرات في السنة على الأقل أو كلما طلب ذلك المجلس أو رئيس المفوضية. وفي الفترة الفاصلة ما بين الاجتماعات، تجري الهيئة مشاورات منتظمة مع أعضائها من خلال الوسائل التقنية الملائمة لتيسير أداء مهمتها. وخلال الفترة قيد الاستعراض، عقدت الهيئة اجتماعيها السابع والثامن في أديس أبابا وكينشاسا يومي 9 و10 نوفمبر 2009، ويوم 21 مايو 2010 على التوالي.

8. وخلال اجتماعها السابع استعرضت الهيئة وضع السلام والأمن في القارة. وإذ رحبت بالتقدم المحرز في بعض مناطق القارة، فقد أعربت عن بالغ قلقها إزاء استمرار النزاع والعنف الذي يواجهه العديد من الأقاليم والبلدان في أفريقيا. وشجعت الهيئة مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية على متابعة وتكثيف جهودهما تعزيزاً للسلم والأمن والاستقرار في القارة. كما استعرضت برنامج عملها بالنسبة لما تبقى من السنة ولسنة 2010 واتفقت على ما قد يؤديه أعضاؤها من مهام في مختلف أنحاء

القارة قصد تعزيز جهود السلم والأمن والاستقرار. وأعربت الهيئة عن التزامها الكامل بالإسهام، على نحو نشط، في تحقيق أهداف "2010: عام السلم والأمن في أفريقيا".

9. وخلال اجتماعها الثامن، استعرضت الهيئة أوضاع النزاع الدائر في الجنوب الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى، فضلاً عن غرب ووسط أفريقيا، وقد كشف استعراض وضع السلم والأمن في أفريقيا عن وضع يسوده التباين عموماً ويميزه التقدم المحرز في بعض البلدان والأقاليم واستمرار الصعوبات في بلدان وأقاليم أخرى. وأعربت الهيئة عن دعمها للجهود التي يبذلها حالياً الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها بهدف تسوية الأزمات القائمة وتدعيم السلام حيثما تحقق. وناشدت الهيئة جميع الأطراف المعنية في مختلف أوضاع النزاع في القارة التحلي بالإرادة السياسية والالتزام الضروري لتيسير تحقيق السلام.

ب) <u>التفكير المواضيعي في قضية ذات صلة بمنع النزاع:</u>

10. تنص ولاية الهيئة على أنها "تبت في مسائل لها صلة بتعزيز وحفظ السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا". وفي هذا الصدد وكجزء من برنامج عملها، اتفقت الهيئة على أنها تقوم في كل سنة بتحديد موضوع خاص له صلة بمنع النزاع و/أو بناء السلم قد ترغب في إبرازه بغية استثارة نقاش سياسي و/أو زيادة الوعي بمواضيع مرتبطة بمنع النزاع وبناء السلم. وفي ظل هذه الخلفية بادرت الهيئة إلى تفكير مواضيعي في نزاعات مرتبطة بالانتخابات. وقد جرى هذا التفكير في سياق العنف الذي أعقب انتخاب الرئيس الكيني في 27 ديسمبر 2007 وفي قرارات اعتمدها لاحقاً المؤتمر ومجلس السلم والأمن في يناير ومارس 2008 على التوالي. وقدمت الهيئة تقريراً عن "دعم دور الاتحاد الأفريقي في منع النزاعات العنيفة وإدارتها وتسويتها المرتبطة بالانتخابات في أفريقيا" (ASSEMBLY/AU/6(XIII) ANNEX.11) إلى الدورة العادية

الثالثة عشرة (13) للمؤتمر المعقودة في سرت، الجماهيرية العظمى في الفترة من 1 إلى 3 يوليو 2009. ومن جانبه، اعتمد المؤتمر المقرر (ASSEMBLY/AU/DEC.254 (XIII) REV.1) الذي يطلب فيه إلى المفوضية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ توصيات الهيئة ورفع تقارير إليه بانتظام عن التقدم المحرز في هذا الصدد. وفي اجتماعها السابع، وعلى أساس التقرير المرحلي المقدم إليها، أكدت الهيئة على الحاجة إلى استكمال صياغة خطة العمل بشأن تنفيذ توصياتها.

11. لعل المؤتمر يذكر أن الهيئة قررت في اجتماعها الرابع تركيز اهتمامها في 2009 على مشكلة مكافحة الإفلات من العقاب وعلاقتها بالحقيقة والعدل والمصالحة في أفريقيا. ويستند هذا الخيار إلى تجديد النقاش حول هذا الموضوع كما يتجلى، بين أمور أخرى، من خلال الأوضاع السائدة في شمال أوغندا نتيجة النزاع حول المناقشات التي جرت مع جوزيف كولي قائد جيش الرب للمقاومة بالنظر إلى إدانته من قبل المحكمة الجنائية الدولية، وفي دارفور عندما أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف ضد رئيس جمهورية السودان. ووضعت الهيئة أيضاً في الحسبان المشكلة التي يطرحها تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية والقرارات ذات الصلة الأخرى في هذا الشأن.

12. تيسيراً لعملية استثارة الأفكار هذه واستعراض مشروع التقرير الذي أعده فريق من الخبراء الاستشاريين، عقدت المفوضية ورشة عمل للخبراء في منروفيا، ليبيريا يومي 28 و29 مايو 2009. وإن هذا التقرير المعنون "عدم الإفلات من العقاب والحقيقة والعدل والمصالحة في أفريقيا: الفرص والقيود" يركز على التجارب الأفريقية في مواجهة مسألة الإفلات من العقاب ووثائق الاتحاد الأفريقي والوثائق الدولية القائمة، فضلاً عن الآثار والتحديات المتعلقة بالتدخلات الدولية. ويتضمن التقرير عدداً من التوصيات الموجهة إلى الهيئة وإلى المفوضية لدعم الوثائق الأفريقية بخصوص العدل والمصالحة والتصدي لتحديات الوساطة في السلم في أفريقيا. وخلال اجتماعها السابع

7 قامت الهيئة بمزيد من البحث لتقرير الخبراء الذي يجري حالياً استكماله لعرضه على أجهزة وضع سياسات الاتحاد الأفريقي في يناير/فبراير 2011.

13. وبالنسبة لسنة 2011/2010، قررت الهيئة في اجتماعها السابع 7 تركيز تفكيرها على موضوع "النساء والأطفال في النزاعات المسلحة" ويستند هذا الخيار إلى الأدلة العملية التي تراكمت خلال العقود والتي تؤكد أن النساء والأطفال يعانون بدرجة أكبر أينما وحيثما يوجد انهيار في النظام الاجتماعي وسيادة القانون وتصاعد العنف. وغالباً ما تكون النساء معرضات للعنف القائم على نوع الجنس وغالباً ما يصبحن مسئولات عن الأسر المعيشية ويصبحن أيضاً لاجئات في مخيمات مجردة من المقومات الإنسانية. ويرتبط هذا الخيار أيضاً بالتركيز المواضيعي بعام السلم والأمن الذي سيشهد بذل جهود متضافرة لتوجيه العناية إلى موضوع "النساء والشباب والسلم" وإن التركيز على النساء والشباب يبرز الأبعاد السلمية والإنسانية الأوسع لجدول أعمال السلم والأمن. وبالفعل، لا يمكن الفصل بين النزاعات في أفريقيا والتحديات المتمثلة في الحد من الفقر وتعزيز الصحة والتنمية والتعليم لاسيما في أوضاع ما بعد النزاعات.

14. تمت مناقشة المشروع الأولي للتقرير عن هذا الموضوع والذي أعده فريق الخبراء خلال ورشة عمل الخبراء المعقودة في كينشاسا يومي 19 و 20 مايو 2010. وفي أعقاب هذه الورشة، اتفقت هيئة الحكماء على القيام بعدد من الزيارات لمساعدة المفوضية وفريق الخبراء على استكمال التقرير الذي من المقرر عرضه على الدورة العادية للمؤتمر في 2011.

ثالثاً: <u>المشاورات مع مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية:</u>

15. انسجاماً مع أحكام المادة 11 الفقرة (5) من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن وطرق تسييره، ستجري الهيئة دون المساس باستقلاليتها اتصالات منتظمة مع

المجلس ورئيس المفوضية ورئيس الاتحاد وتُطلعهم بصورة تامة على الأنشطة التي تقوم بها لضمان التنسيق والمواءمة الوثيقة. وخلال الفترة قيد البحث واظبت الهيئة على مشاورات منتظمة مع المفوضية. وعلى وجه التحديد، ينبغي الملاحظة أن مفوض السلم والأمن حضر الاجتماعين السابع والثامن للهيئة حيث قدم آخر المعلومات عن وضع السلم والأمن في القارة والجهود التي تبذلها المفوضية. وزيادة على ذلك، وفرت المفوضية الدعم المطلوب لإجراء التفكير المواضيعي الذي بادرت إليه الهيئة. وخلال الفترة قيد الاستعراض لم تجر أي مشاورات بين الهيئة ومجلس السلم والأمن.

رابعاً: <u>الملاحظات:</u>

16. كما أشرنا إليه آنفاً تمثل الهيئة عنصراً هاماً من بنية السلم والأمن لأفريقيا. ونظراً إلى أن ولاية الهيئة تتضمن منع النزاع، فإن ذلك يجعلها عنصراً أساسياً من الجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة.

17. منذ تفعيلها، أدت الهيئة دوراً جديراً بالثناء في دعم جهودي الشخصية وجهود مجلس السلم والأمن. وفي هذا الصدد أود أن أسلط الضوء على أهمية التفكير المواضيعي الذي دعت إليه الهيئة حول مواضيع ذات صلة لمنع النزاعات. وتعتبر التوصيات التي قدمتها الهيئة بخصوص النزاع والعنف المرتبط بالانتخابات بالغة الأثر وذات صلة بوجه خاص . وإن تنفيذ هذه التوصيات يساعد على توطيد عملية إشاعة الديمقراطية في القارة ومنع العنف والتوترات التي غالباً ما ميزت العمليات الانتخابية وتهيئة الظروف الملائمة لتعزيز السلام الدائم. ويجدر الإشارة إلى أن التفكير في العدل والإفلات من العقاب والمصالحة أمور تكتسي نفس القدر من الأهمية أيضا. وحينما نحاول إيجاد حلول للنزاعات التي ما زالت تمزق قارتنا والتي يرافقها بصورة شبه منتظمة حالات من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، نجد أنفسنا في حاجة إلى

توجيه العناية الكافية إلى ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب وفقاً لأحكام القانون التأسيسي مع السعي لضمان متابعة عمليات العدل والمصالحة والسلام على أساس التفاعل فيما بينها، وإني أتطلع إلى تقرير الهيئة حول هذه المسألة.

18. إن الدور الذي تضطلع به الهيئة في توجيه هذا التفكير الموضوعي يحتاج إلى التعزيز ويستدعى هذا الأمر من الهيئة، بدعم من المفوضية والجهات الفاعلة الأخرى، التعامل مع الدول الأعضاء وأصحاب المصالح الآخرين على نحو نشط لتعميم توصيتها وحشد الإرادة السياسية والدعم اللازمين والقيام، عند الضرورة، بدور المراقب بما في ذلك نشر تقارير عن الخطوات التي تم اتخاذها على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

19. إذا كانت الهيئة قد لعبت دوراً مهماً في توجيه التفكير المواضيعي في مسائل ذات صلة بمنع النزاعات، فهي لم تشرع حتى الآن بشكل كامل في المنع العملي للنزاعات. والجدير بالتذكير أنه، استناداً إلى طرق تسييرها يطلب من الهيئة، بالتنسيق مع أجهزة السلم والأمن ورئيس المفوضية ودعماً لجهودها، القيام بما يلي:

أ. تيسير إنشاء قنوات اتصال بين مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية من جهة، والأطراف المتنازعة من جهة أخرى،

ب. القيام بمهام تقصي الحقائق باعتبار ذلك أداة لمنع النزاع،

ج. إجراء زيارات دبلوماسية مكوكية بين أطراف النزاع في حالات لا تستعد فيها الأطراف للدخول في مباحثات رسمية،

د. تشجيع الأطراف، عند اللزوم، على الدخول في حوار سياسي واعتماد إجراءات بناء الثقة والقيام بعمليات مصالحة وتيسير هذه الجهود، عند الاقتضاء،

ه- مساعدة فرق الوساطة على المشاركة في مفاوضات رسمية وتقديم المشورة إليها،

وتقديم المساعدة والمشورة للأطراف بشأن طرق تسوية النزاعات المرتبطة بتنفيذ اتفاقيات السلام، الخ...

20. نظراً لمجموعة مختلفة من القيود، لم تتمكن الهيئة من الاضطلاع بهذه المسؤوليات المشار إليها آنفاً اضطلاعا كاملاً. ومن أسباب ذلك حجم الهيئة التي تضم خمسة أعضاء، مما يجعلها عاجزة عن تأدية الدور المطلوب في جميع الحالات التي تستدعي العناية. ومما يزيد هذا القيد تعقيداً أن أعضاء الهيئة لا يشتغلون على أساس التفرغ بحيث تكون لهم ارتباطات أخرى تتطلب أيضاً الكثير من العناية والوقت. ومعنى ذلك أنه قد تعذر في بعض الحالات على الهيئة القيام بالمهام التي خططت لها للإسهام في نزع فتيل التوترات وتيسير الحوار بين الأطراف المتنازعة لتهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ عمليات السلام بنجاح.

21. استناداً إلى هذه الخلفية، يحتاج الأمر إلى تعزيز قدرات الهيئة بما يتيح لها القيام بدور استباقي في مجال المنع العملي للنزاعات. وفي هذا الصدد، أعتزم إنشاء هيكل يسمى بـــ"أصدقاء الهيئة" التي ستتألف من خمس إلى عشر شخصيات أفريقية بارزة يتم اختيارها من مختلف أقاليم القارة. وسيتمثل دورها في دعم الهيئة فيما تبذله من جهود في مجال منع النزاعات من خلال الزيارات إلى مناطق النزاع المحتملة والقيام بمهام تقصي الحقائق ومساعدة فرق الوساطة وتقديم المشورة لها والدخول في مفاوضات رسمية. كما سيساعد أعضاء الهيئة في القيام بمتابعة التوصيات الناجمة عن التفكير المواضيعي الذي تمت المبادرة إليه حول المسائل ذات العلاقة بمنع النزاع، وسيحضر "الأصدقاء" جميع اجتماعات الهيئة ويُمنحون نفس الامتيازات التي تمنح لأعضاء الهيئة.

22. واعتقد اعتقاداً جازماً أن مثل هذا الترتيب سيعزز فعالية الهيئة بقدر كبير من خلال استغلال الرصيد من الخبرة المتاحة في أفريقيا. وله ميزة إضافية أخرى تتمثل في عدم تعارضه مع أحكام بروتوكول مجلس السلم والأمن الذي يحد عدد أعضاء الهيئة بخمسة أعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الترتيب سيسهل عملية التعيين حيث يتسنى الآن اختيار أعضاء جدد من بين "الأصدقاء" مما يضمن أيضاً الاستمرارية. ويعني ذلك أن أعضاء الهيئة المنتهية مدة ولايتهم يمكن إعادة تعيينهم "كأصدقاء". وسأبلغ في الوقت المناسب الدول الأعضاء بتشكيل "الأصدقاء".

23. لقد كنت في تقريري عن أنشطة المفوضية التي تغطي الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2009 والمقدم إلى الدورة العادية السادسة عشرة 16 للمجلس التنفيذي المعقودة في أديس أبابا في الفترة من 25 – 29 يناير 2010 (EX.CL/565 (XVI) قد أشرت إلى أنه على ضوء المادة 11 (2) من بروتوكول مجلس السلم والأمن ونظراً للوقت الواسع الفاصل بين تاريخ التعيين وتاريخ تدشين الهيئة، فإن المفوضية ترى أن المبدأ الإرشادي يجب أن يكون هو الاستكمال الفعلي لفترة الثلاث سنوات التي انتخب لها أعضاء الهيئة. وأشرت أيضاً إلى أنني أرغب في أن استغل الشهر القادم لتقييم الخبرة المتراكمة للهيئة وإجراء مشاورات حول طريق المضي قدماً على أن أقدم إلى القمة القادمة تقريراً ليتخذ المؤتمر قراراً بشأن إعادة تعيين أعضاء الهيئة أو عدم تعيينهم، وكذلك بشأن ترتيبات جديدة تتخذ لزيادة فعالية الهيئة.

24. نظراً إلى أن ولاية أعضاء الهيئة الحالية تنتهي في 17 ديسمبر 2010 فمن المتوقع أن تقوم الدورة الحالية للمؤتمر بتعيين أعضاء جدد. وفي الوقت الذي يتم فيه استكمال هذا التقرير شرعت في مشاورات بهدف تحديد المرشحين الذين سينظر المؤتمر في شأنهم ويعينهم. وأعتزم التوصية بالاحتفاظ بعضوين من الهيئة الحالية لضمان الاستمرارية المطلوبة في الوقت الذي تستقبل الهيئة ثلاث شخصيات جديدة. وبالفعل،

فإن التوازن بين الجنسين سيتم الاحتفاظ به وستبلغ الدول الأعضاء بقائمة الترشيحات الموصى بها عن طريق ضميمة لهذا التقرير.

وفي غضون ذلك، أود أن أعرب عن تقديري لجميع الأعضاء الحاليين في الهيئة لالتزامهم ومساهمتهم في السعي إلى إحلال السلم والأمن والاستقرار في قارتنا. وانتهز هذه المناسبة لأعرب أيضاً عن تعازيي للرئيس الأسبق أحمد بن بيلا بمناسبة وفاة زوجته، كما أود أن أقدم تعازيي إلى سعادة السيدة إليزابيث بونيون التي فقدت زوجها والتي نجت من حادث سيارة رهيب وأتمنى لكليهما حسن الصبر والسلوان.

"انطلاقاً من هذه الخلفية، فإننا مصممون على معالجة آفة النزاعات والعنف في قارتنا بشكل نهائي، معترفين بأوجه قصورنا وأخطائنا وملتزمين بتوظيف مواردنا وخبرة سكاننا دون تضييع أي فرصة للمضي قدماً في برنامج منع النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع. إننا، القادة، لا يمكننا، بكل بساطة، أن نترك الجيل القادم من الأفريقيين يرث عبء هذه النزاعات". (الفقرة 9 من إعلان طرابلس، 31 أغسطس 2009)